

**القرار رقم (6) لسنة 2024**  
**ال الصادر عن لجنة مراجعة شكاوى الشراء**

**بتاريخ 2024/4/7 أقامت المشتكية :-** شركة الشعاع الأزرق لحلول البرمجيات شركة ذات مسؤولية محدودة - الرقم الوطني للمنشأة (200109610). وكيلها المحامي:- محمد ابراهيم ابو رمان.

**هذه الشكوى بمواجهة المشتكى عليها:-** لجنة الشراء الخاصة/وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

**موضوعها-** الشكوى على القرار الصادر عن لجنة الشراء الخاصة المتضمن نتائج التأهيل الفني بخصوص نتائج التأهيل الفني للعطاء رقم (40/ح ك/2023) الخاص بمنظومة النقل البري الموحد .

**مؤسسة شكاواها على الواقع والأسباب الواردة في لائحة الشكوى والمبنية كالتالي :-**

- تقدمت المشتكية بالاعتراض لمعرفة اسباب الاستبعاد من العطاء، بتاريخ 1/30/2024 وتم الرد بتاريخ 3/31/2024 وتم استلامه بواسطة البريد بتاريخ 1/4/2024 وتم الرد على الاعتراض بعد ما يقارب شهرين وهذا مخالف ايضا لنص المادة(51/ج/1) من نظام المشتريات الحكومية والتي تنص على أنه يجب الرد على الاعتراض خلال مدة أقصاها (7) أيام، وتضمن الرد أسباب الاستبعاد والتي تم طلبها من المشتكى قبل النتائج، وهي شروط غير مطلوبة عند التقديم للعطاء ابتداء، وان هذه الشروط مطلوبة من المناقص الفائز بالعطاء، حسب الشروط المنصوص عليها بالعطاء، علما بأن الشركة ذكرت بأنها ستقوم بتقديمها وأنها مستعدة لتقديمها وتمت الموافقة عليها .

- وأنه من أسباب استبعاد المشتكية من العطاء النقاط التالية :-

1- تم طلب مشروع واحد على الأقل مشابه تم تنفيذه آخر (5) سنوات، وقد قدمت الشركة مجموعة من المشاريع وعددها (11) كل منها يعتبر مشابه في حجم المشروع ونطاق العمل وهو الاكثر ملائمة لعطاء النقل الموحد لأنه النظام الوحيد الموجود ويحتوي على معظم العمليات المطلوبة من عطاء النقل البري الموحد، وان اللجنة قامت بإعطاء الشركة (15) من أصل (30) علامة مخصصة لهذه النقطة دون ذكر المشروع الذي تم تقييمه، ودون ذكر المعايير والأسس التي تم التقييم بناءً عليها، علما بأن الشركة هي المشغل الحالي لهيئة تنظيم النقل



البري وتقوم بتشغيل وأتمتة خدمات مديرية نقل البضائع ووثيقة النقل  
ودور الأفراد والتصاريح وتصاريح تبادل الحمولة وتصاريح مركبات  
الشحن والمحاصصة وغيرها وهو الأكثر ملائمة لعطاء النقل الموحد.

2- تضمن الرد على استفسار الشركة لأسباب استبعادها من العطاء وأن اللجنة قد طلبت بالعطاء مشروع واحد على الأقل مشابه للمشروع المطروح في العطاء تم تنفيذه آخر (5) سنوات وأن الشركة كانت قد قدمت (11) مشروع كل منها تم بنائه وتنفيذ آخر (5) سنوات باستثناء مشروع وثيقة النقل والذي تم بناؤه في عام 2016، ولكنه تنفيذه يعتبر مستمرا حتى اليوم نظرا لأنه يطرأ عليه كثير من الإجراءات والتعديلات وتطبيق قوانين جديدة ويتم عكسها على النظام بشكل دوري، ولكن اللجنة من خلال ردها أكدت على أنها قامت بعطاء نتيجة على مشروع واحد يضم من أعلى عالمية ولا يمكن تجميع العلامات من المشاريع مجتمعة، علما أن هذه النقطة لم يتم ذكرها في العطاء ومع هذا فإننا نجد أن كل من المشاريع التي تقدمت بها الشركة مستوفية للشروط.

3- عند السؤال عن سبب استبعاد الشركة وحصولها على نتيجة غير مؤهل باستدعاء رسمي بتاريخ 2024/1/28 تم الرد من اللجنة بتاريخ 2024/3/31  
ان العرض الفني المقدم من الشركة لم يحتوي على go live plan، ولكن هذه النقطة ونصا حسب العطاء مطلوبا من المناقص الفائز winning bidder وليس من المتقدم للعطاء، علما بأن الشركة كانت قد أبدت استعدادها بتقديمها عند الفوز كما هو مرفق رقم (1) صفحة (24) من العطاء (الصورة أدناه من العطاء ونلاحظ ان النقاط مطلوبة من المناقص الفائز).

4- سبب آخر لاستبعاد الشركة وعدم حصولها على النقاط الكافية بحسب رد اللجنة بتاريخ 2024/1/31 هو ان العرض الفني لم يحتوي على Rolet plan ولكن هذه النقطة ونصا حسب العطاء من المناقص الفائز (winning bidder)، وليس من العطاء، علما بأن الشركة كانت قد أبدت استبعادها بتقديمها عند الفوز كما هو مرفق رقم (1).  
الصورة أدناه مأخوذة من العرض الفني المقدم من الشركة للعطاء صفحة رقم

(16) من مرفق رقم 2.2Solution Delivery

نقطة رقم 2.2.25 ، بالإضافة لذكرها بصفحة (21) نقطة رقم (2.2.62)  
الصورة أدناه مأخوذة من رد اللجنة على سؤال الشركة عن اسباب اعطائها  
نتيجة غير مؤهل

- لم يوضح العرض الفني توضيح لمنهجية "ROLET" علما بأنه قد تم احتساب جزء من العلامة الخاصة بهذا البند نظراً لوجود بعض الشرح عنه حيث تعتبر من أهم البنود الخاصة بتفعيل النظام بنجاح نظراً لتشعب شركاء

الخدمة والجهات التي سوف تعمل على النظام وعليه الاحلال والتغيير للانظمة العاملة حالياً بالمؤسسات ذات العلاقة .

5- جاء في رد اللجنة ان الشركة لم تقدم بتوسيع لمنهجية Recovery and backup plan ولكن هذه النقطة ونصا حسب العطاء مطلوبة من المناقص الفائز (winning bidder) وليس من المتقدم للعطاء، علماً بأن الشركة كانت قد ابديت استعدادها بتقديمها كما هو مرفق ( مرفق رقم 1 ) الصورة أدناه مأخوذة من العرض الفني المقدم من الشركة للعطاء صفحة رقم (15) من مرفق

## 2.2Solution Delivery

### نقطة رقم 2.2.2.20

6- جاء في رد اللجنة ان الشركة لم تقم بتوسيع لمنهجية high -level Architecture Design

وان الشركة كانت قد اشارت الى هذه النقطة في عدة اماكن ( مرفق ) .

7- تضمن رد اللجنة ان الشركة لم يتضمن توضيح لمنهجية job description and org structure التتنفيذ الفعلى نحن ملتزمين به في حال احيل علينا العطاء حيث انه تم توضيح طريقة تنفيذها في عدة اماكن وكما تم الاشارة اليها في العرض الفني :

Project organizational structure •

• وجزئية ULT project

• Blue Ray organizational structure

8- لم يتضمن العرض الفني توضيح منهجية تزويد List of all processes .

علماً انه تم توضيح جميع نقاط العمل بـ 2.2 solution delivery .

9- لم يتضمن العرض الفني توضيح منهجية system setup instructions for hardware and software (installation guide and configuration guide) علماً انها مطلوبة من المناقص الفائز بحسب العطاء ( صفحة رقم 24 ) – مرفق رقم 1 - وان الشركة قد ابديت استعدادها بتقديمها كما هو مرفق وتم الاشارة إليها بالعرض الفني بالمرفقات التالية :

Point 2.2.2.19.2.2

Attachment page 20-2.2.3

2.2.2.19slue ray will provide system setup instruction for hardware and software (installation guide and configuration guide) وبالتدقيق والمداولة نجد ان المشتكية شركة الشاعر الازرق لحلول البرمجيات تقدمت باعتراض بتاريخ 2024/1/30 لدى لجنة الشراء الخاصة / وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على نتائج التأهيل الفني .

وقد اسست اعترافها على الواقع والاسباب التالية:-

أولاً :- أننا عملنا لمدة لا تقل عن (6) سنوات في أتمتة نظام وثيقة النقل البري فكيف لشركة تقوم على تشغيل وإدارة النظام للمدة المذكورة ان تكون غير مؤهلة تقنياً للتقديم على تجديده، علماً ان الشركة حصلت على نتائج ممتازة طوال فترة التشغيل والبرمجة ولم تحصل على أي تنبيهات او إنذارات من هيئة تنظيم النقل البري او كتب رسمية توضح تأخيرها او تقصيرها بأداء العمل كما وان النظام طوال الفترة المذكورة ورغم التعديلات والتحديثات المستمرة على مدار الساعة لم يتوقف اي لحظة ولم يحصل عليه اي عطل فني .

ثانياً:- أننا قمنا بتقديم وثيقة الالتزام بكل ما ورد بالعطاء المذكور بالقسم الرابع من العرض التقني المقدم من قبلنا .

ثالثاً:- ان الشركة التزمت بكل ما ورد من شروط ونقط واصحة في العطاء واتى التقديم كما يلي :-

## Section 1 corporate capability statement.

1.1 message of interest

1.2 company Document

1.3 Project Experience

1.4 Suggested Team

1.5 Reference list

1.6 Work Plan and Duration

1.7 Project Organization Structure

## Section 2 Technical Proposal

2.0 Scope of work

2.1 Requirements Gathering, Analysis and Solution Design

2.1.1 Activities

2.1.2 Deliverables

2.2 Solution delivery

2.2.1 Activates

2.2.2 Deliverables

2.3 Operation and implementation

2.3.1 Activates

2.3.2 Deliverables

- 2.4 Infrastructure Requirement
    - 2.4.1 Activates
    - 2.4.2 Deliverables
  - 2.5 Information security
    - 2.3.1 Activates
    - 2.3.2 Deliverables
  - 2.6 change management, knowledge transfer, training and customer journey Experience
    - 2.6.1 Activates
    - 2.6.2 Deliverables
  - 2.7 Operation support and maintenance Service level requirements
    - 2.7.1 Activates
    - 2.7.2 Deliverables
  - 2.8 Agile Project Management
    - 2.8.1 Activates
    - 2.8.2 Deliverables
  - 2.9 Quality management
    - 2.9.1 Activates
    - 2.9.2 Deliverables
- Section 3 supplier security Assessment Questionnaire
- 3.1 Document control
  - 3.2 Policy Compliance
  - 3.3 Detailed Security Control Assessment
- Section 4 Agree and comply.

رابعاً:- ان الشركة قامت بتنفيذ ما لا يقل عن (500) نظام برمجي متكامل دون أي معوقات في العمل وهو ما تم توضيح نبذة عنه بخبرات الشركة المقدمة .

نظرت لجنة الشراء الخاصة بالاعتراض المقدم وأصدرت قرارها بتاريخ 2024/3/31 المتضمن رد الاعتراض.



لم تقبل المشتكية بقرار لجنة الشراء الخاصة وتقدمت بلائحة شكوى بتاريخ 2024/4/7 ضمن المدة القانونية، وقدمت المشتكية عليها لائحة جوابية بتاريخ 2024/4/16.

بوشر بإجراءات الشكوى والتمس المشتكى بإمهاله للاطلاع على اللائحة الجوابية ومرافقاتها وتقديم الرد عليها، حيث قررت اللجنة امئال المشتكى لتقديم الرد على اللائحة الجوابية.

بعد التداول في ملف الشكوى ومرافقاته والاطلاع على لائحة الشكوى واللائحة الجوابية والرد عليها قررت لجنة مراجعة شكاوى الشراء سندًا للفقرة (أ) من المادة (51) من نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022، تشكيل لجنة فنية من الخبراء والفنين والمختصين من دائرة المشتريات الحكومية ودائرة العطاءات الحكومية وديوان المحاسبة مهمتها دراسة وثائق العطاء والعرض المقدم من المشتكى.

تم تسمية الخبراء أعضاء اللجنة الفنية من المرجع المختص عن كل من الجهات الواردة أعلاه وتم افصح أعضاء اللجنة الفنية عن عدم وجود أسباب من شأنها التأثير على حيادهم واستقلاليتهم عن أطراف الشكوى وبواشر بإجراء الخبرة الفنية.

قدمت اللجنة الفنية تقريرها إلى لجنة مراجعة شكاوى الشراء على ورقتين اثنتين موقع اصوليا من أعضاء اللجنة.

استعرضت لجنة مراجعة شكاوى الشراء تقرير اللجنة الفنية، حيث نجد أن الخبراء أشاروا في تقريرهم أنه لم تبين وثائق الشراء تفاصيل توزيع العلامات الفنية بشكل مفصل، والمستحقة للمشاريع المشابهة في حين تم وضع العلامات (من 30%) للمناقصين دون وجود معايير واضحة، ولم تبين وثائق الشراء تفاصيل توزيع العلامات الفنية بشكل مفصل، والمستحقة لباقي العلامات الفنية وبالنسبة (70%) في حين كان هناك تفصيل لها غير معنون في الوثائق، قامت بوضعها اللجنة الفنية، وبناء عليه تم منح العلامات، كما ذكرت وثائق الشراء في الشرط رقم 3.2 Operation and implementation Winning Bidder Activities وهي عبارة يفهم منها أنها من متطلبات المناقص الفائز ضرورة الالتزام بها وليس عند تقديم العرض، وما يؤكد ذلك اشتراك ذات المخالفة عند



باقي المناقصين، وعلى الرغم من ذلك تم وضع أوزان وعلامات فنية لها من قبل اللجنة الفنية اثرت على تقييم المناقصين كافة .

ولهذا وتأسيسا على ما تقدم تقرر لجنة مراجعة شكاوى الشراء ما يلى:-  
 عملا بأحكام الفقرتين (هـ) و (و) من المادة (٥٣) من نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ ، قبول الشكوى موضوعا واعتماد تقرير الخبرة الفنية، وإلغاء العطاء، وعند إعادة طرح العطاء ذكر كافة العلامات وتوزيعها لكافة المعايير الفنية وذكر كافة المعلومات الوافية عن العملية الشرائية بما يتواافق مع المادة (٢٥) من النظام، والاعلان عن القرار على البوابة الإلكترونية والموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

قرارا بمثابة الوجاهي بحق المشتكى والمشتكي عليه صدر بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٩

### توقيع اللجنة

رئيس ديوان التشريع ولرأي  
رئيس اللجنة  
د. فياض القضاة

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية  
المهندس محمود خليفات

مدير عام دائرة المشتريات  
الحكومية  
هادي الناباني

أمين عام ديوان المحاسبة  
أحمد السواعي

م. أمين سر اللجنة / الكاتب  
منار خالد الشريده